خطط التنمية الزراعيّة للإدارة البريطانيّة
وآثارها على العراق (١٩١٧-١٩١٩)

د. فراقد داود سلمان الشلّال[١]

الملخّص

تُعد بريطانيا في مقدمة الدول الأوربيّة التي أبدت اهتمامها بالعراق منذ القرن التاسع عشر، وإبّان اندلاع الحرب العالميّة عام١٩١٤م، قامت باحتلاله لموقعه الاستراتيجي المتميز، الذي يربط بين القارات، فضلًا عن وفرة موارده الطبيعيّة؛ ولذلك سخّرت الإدارة البريطانيّة في أثناء سيطرتها على العراق، كلّ إمكاناتها للاستحواذ على مقدرات العراق الاقتصاديّة؛ ولتحقيق هذه الغايات دأبت سلطات الاحتلال البريطاني على التستر بإقامة مشاريع اقتصاديّةٍ زراعيّةٍ وصناعيّةٍ وتجاريّة، ورفع شعارات المصلحة العامّة ومنفعة العراقيين، إلّا أنّ هذه الشعارات لن تقنع العراقيين الوطنيين الذي قاوموا المحتل لنيل الحرية والاستقلال.

الكلمات المفتاحية: القطاع الزراعيّ، التنمية، الإدارة البريطانيّة، ويلكوكس، الاقطاع.

---

١. متخصصة في التاريخ الحديث والمعاصر / جامعة البصرة - العراق.

المقدمة

يعتمد اقتصاد أيّ دولةٍ على القطاع الزراعيّ لتحقيق الأمن الغذائيّ، وتوفير مستلزمات الإنتاج للقطاعات الأخرى، وفضلًا عن تغطية حاجة الاستهلاك المحلّيّ من الموادّ الغذائيّة، واعتمد العراق على الزراعة طيلة عهوده السابقة لتلبية الحاجات الاستهلاكيّة الغذائيّة، ولكن خلال مدة الاستعمار البريطاني للعراق اُستغلّت أراضيه الزراعيّة لتحقيق المآرب الاستعماريّة، وكرّست الإدارة البريطانيّة كلّ جهودها الممكنة من أجل تعزيز منفعتها الماديّة، فتهاوت بذلك شعاراتها التي رفعتها بشأن التطوير؛ إذ من الحقائق الواضحة للعيان أنّه لا يمكن بأيّ حالٍ من الأحوال تطوير العراق وهو ساحةٌ للعمليّات العسكريّة البريطانيّة.

وبالرغم من وضع العديد من مخططات التنمية الزراعيّة البريطانيّة للأراضي العراقيّة من شماله الى جنوبه، إلّا أنّها لم تعمل على إجراء أي تغييراتٍ رئيسةٍ في ملكيّة الأراضي؛ ولذلك استوجبت مصالح الإدارة البريطانيّة إيجاد دعامةٍ اجتماعيّةٍ محليّةٍ لها كي تبقى سيطرتها بفعالية أكبر، وبتكلفةٍ زهيدةٍ. ووجدت ضالتها في إعطاء بعض شيوخ العشائر الذين تعهّدوا بالمحافظة على الوضع القائم، امتيازاتٍ كثيرةً كان من أهمّها استحصال الضرائب، التي وقع ثقلها على المالكين الأصليين للأراضي وهم الفلّاحون العراقيون، الذين قامت على اكتافهم الانتفاضات الوطنيّة والثورات للتحرّر من السيطرة البريطانيّة.

ومن هنا جاءت أهميّة البحث التي تتمثّل في توضيح نوايا الإدارة البريطانيّة في ربط الاقتصاد العراقي بالاقتصاد والرأسمال الاجنبي. وبناءً على ذلك ينطلق البحث من سؤالٍ مفاده: هل نجحت الإدارة البريطانيّة في تحقيق أهداف التنمية الزراعيّة في العراق؟

وتدور مشكلة البحث حول سعي الإدارة البريطانيّة الى تأمين احتياجات

جيشها عن طريق الاستيلاء على الأراضي والممتلكات العراقيّة، وتشغيل العراقيين فيها بنظام السخرة بعد أنْ تنكّرت بريطانيا لوعودها للشعب العراقي بحماية أمن العراق وصون كرامة العراقيين.

لقد نُظّم البحث في مبحثين سبقهما مقدمةٌ وتلاهما استنتاجات، ولقد تناول المبحث الأوّل (خطط التنمية الزراعيّة للإدارة البريطانيّة)، واستعرض المبحث الثاني (آثار خطط التنمية الزراعيّة للإدارة البريطانيّة على العراق).

المبحث الأول: خطط التنمية الزراعيّة للإدارة البريطانيّة

كانت الزراعة إبّان الاحتلال البريطانيّ للعراق عام ١٩١٤م في حالةٍ بدائيّةٍ جدًا؛ لانعدام الأمن وانتشار الجهل بين الناس، وكانت هناك مشاكل مناخيّةٌ عانى منها القطّاع الزراعيّ مثل كثرة الفيضانات والأمطار، هذا فضلًا عن انتشار الأمراض والآفات الزراعيّة التي أدّت إلى ضعف نمو المحصول وقلة انتاجيّته، وفي بعض الأحيان موته، وهذه الأمور بطبيعة الحال أدّت إلى إهمال الانتاج الزراعيّ وإصابته بأضرارٍ بالغةٍ إلى الحدّ الذي لم يتمكّن من سدّ الاستهلاك المحلّي، فكثرت المجاعات التي أدّت إلى وفاة العديد من العراقيين جوعًا [١].

ونظرًا لحاجة الإدارة البريطانيّة إلى الغذاء عملت في عام ١٩١٧م على تأسيس مشروع التنمية الزراعيّة لتلبية احتياجات القوّات العسكريّة البريطانيّة وتغطية نفقاتها، وهذا ما أكّده القائم بأعمال المفوّض المدني العقيد لافات أ. ت. ويبون. وفي ١٧ ديسمبر ١٩١٧م. أرسل المقيم السياسي البريطاني رسالةً إلى حكومة الهند بشأن مسؤوليتها عن خطط التنمية الزراعيّة، وأبدت حكومة الهند امتعاضها حيال تنازع الإدارة السياسيّة والمدنيّة، إذ أبدى المفوّض المدني (أ.ت. ويلسون امتعاضه الشديد أيضًا؛ لأنّه حرم من الإشراف على تنفيذ المخطط، في الوقت الذي رضخت فيه السلطات العسكرية لهذا الترتيب؛ لأنّه لا يوجد قانونٌ مكتوبٌ يذكر أنّه يجب أنْ تكون الحبوب ملكًا للحكومة المدنية [٢].

وحدّدت المبالغ التالية: (٢٨٠ روبية لطنٍ واحدٍ من القمح)، و(١٨٨ جنيه

---

١. ستيفن همسلي لونكريك وفرانك ستوكس، العراق منذ فجر التاريخ حتى ثورة تموز١٩٥٨، ١٥.

2.Report For the Army Council on Mesopotamia, By Sir John p. Hewett, IOR\L\MIL\17\15\55, p.7-

إسترليني) و(١٦٨ روبية لطنٍ واحدٍ من الشعير)، و(٦١١ جنيه إسترليني)، التي وجب على الإدارة العسكريّة دفعها للإدارة المدنيّة مقابل الحبوب التي تتلقّاها من أصحاب الأراضي، وإزاء ذلك شعرت حكومة الهند أنْ هذا هذه الأسعار مرتفعة جدًّا، ومن شأنها أنْ تمنح الإدارة المدنية ربحًا على حساب الجيش، وهذا الأمر يخلو من العدالة.[١] وبقيت مشكلة تنفيذ المخطّط قائمة؛ وذلك لأنّ من الصعوبة التمييز بين حبوب الإيرادات الناتجة عن الزراعة العادية، والحبوب الناتجة عن زيادة الناتج عن المخطط، فضلاً عن أنّ عائدات الحبوب قد تمّ التعامل معها على أنّها لإدارة الضرائب، ولم يبقَ سوى حلٍّ وحيدٍ فرض نفسه وهو أنْ تكون إدارة الضرائب مسؤولةً مسؤوليةً كاملةً عن الإيرادات للمخطط.

وافق المفوّض المدني على مضض لقبول الإشراف وتنفيذ المخطّط الزراعي باستثناء النفقات المتنوّعة التي كان يقصد بها نفقات الجيش؛ لذلك أعرب المفوّض المدني عن رأيه في هذا الخصوص بأنّ الإنفاق العسكري يجب أنْ يحسب على الأموال العسكرية، ويجب أنْ يكون للحكومة جزءٌ من أموال الجيش وبأيّ طريقةٍ كانت؛ لأنّ الإدارة العسكريّة كانت قد اعترضت مسبقًا على إنشاء الجسور التي تمت لأغراضٍ عسكريّة [٢]. ووقع اختيار الإدارة البريطانيّة على جاربيت(Garbet)، لإدارة وتنفيذ مخطّط التنمية الزراعيّة في العراق، لمعالجة شحّة الغذاء والقضاء على المجاعة؛ ولذلك تولّى مهام رئاسة مجلس الإيرادات العام [٣].

---

١. لمى عبدالعزيز عبدالكريم، الخدمات العامة في العراق١٨٦٩-١٩١٨، أطروحة دكتوراه ، كلية الآداب / جامعة الموصل،٢٠٠٣،ص٢٣١.

2. Report For the Army Council on Mesopotamia ،By Sir John p. Hewett, IOR\L\MIL\17\15\55,p.11

٣. ستيفن همسلي لونكريك، العراق الحديث١٩٠٠-١٩٢٠، ١٥٩.

وكان جاربيت يمتلك خبرةً في ضبط الإيرادات، وبالرغم من أنّه لم يكن لديه موظّفون أكفاء يعملون معه إلّا أنّه كان يمتلك معرفةً كبيرةً بطبيعة الأراضي العراقيّة الزراعيّة، انتبه جاربيت في أثناء زيارته الرسميّة الأولى للمنطقة أنّ الأراضي الواقعة على قناة الدغّارة هي من الأراضي الصالحة لزراعة القمح والشعير [١]. ورأى جاربيت أنّ البذور الهنديّة من القمح والشعير والأرز والبالغة (٩٨٢٧طن) لم تكن تلائم بيئة العراق؛ لأنّ الظروف المناخيّة في البنجاب تلائمها كثيرًا، والمساحة المروية بالقناتين المنطلقتين من سدّ الهنديّة أقلّ كثيرًا ممّا كان متوقعًا من تدفق المياه الجوفية، والري في هذه المنطقة يجب أنْ يرتفع ليصل إلى الأراضي المزروعة، وكانت توقعات جاربيت أنّ المحصول سيبلغ (٢٥٦ طن سنويًّا) في حال توفّر مياه صالحة للري من القنوات [٢].

وسعى رجال الأعمال البريطانيّون إلى استثمار أموالهم في العراق من خلال سعيهم للحصول على امتياز لتنمية الأراضي الواقعة جنوب نهر دجلة، فأرسلت شركة شرق إفريقيا للأراضي والتنمية (East Africa For Land and Development)، وشركة فانتي(Fanti) للمناجم الموحّدة المحدودة مديرها التنفيذي إ. جيدج (E.Judge) إلى العراق في ٢٣ حزيران عام ١٩١٧م، والتقى بالقائم بأعمال المفوّض المدني في بغداد أرنولد تالبوت ويلسون (Arnold Talbot Wilson)، ووزير الدولة لشؤون الهند إدوين صامويل مونتاجو (Edwin Samuel Montagu). وبعد هذا اللقاء توصلت الأطراف المجتمعة إلى أنّ المشاكل التي

1. Report For the Army Council on Mesopotamia ,By Sir John p .Hewett –,IOR\L\MIL\17\15\55,p.13.

2. Report For the Army Council on Mesopotamia ,By Sir John p .Hewett ,IOR\L\MIL\17\15\55,p.14.

يعاني منها القطّاع الزراعي في جنوب نهر دجلة هي [١]:

١. كثرة المستنقعات بسبب عدم قدرة الأنهار على تزويد القنات بكميّاتٍ كافيةٍ من المياه.

٢. انتشار البدو الرُحّل.

٣. الظروف المناخيّة السائدة من ارتفاع درجات الحرارة في الصيف، والأمطار الغزيرة في الشتاء، التي تؤدّي إلى الفيضانات.

ويبدو أنّ الإدارة البريطانيّة وجدت أنّ عملية تحسين الأنهار العراقيّة للملاحة البريطانيّة أو استخدام مياهها للري أمرٌ غاية في الصعوبة؛ لأنّها من المشكلات المرتبطة بعلم الجيولوجيا والجغرافيّة الطبيعيّة للأرض والزراعة والغابات؛ لذلك أوعزت الإدارة البريطانيّة في فبراير/ شباط عام ١٩١٨م، إلى إيفاد جون وارد (Wared (Johan المفتّش العام للري في الهند، وجي أس هندرسون (G.S,Henderson) المزارع الإمبراطوري من الهند، لمساعدة القائد العام في البحث عن أفضل الأساليب لضمان التنمية الكاملة للموارد المحلّية في العراق، وهما مكلّفان بإعداد التقديرات الخاصّة بتكاليف الزراعة لموسم الحصاد لعام ١٩١٩م، ورافقت زيارتهم زيارة إدوارد أثام (Edward Atham) مدير الإمدادات العام في الهند، وتوماس هولاند (Thomas Holand) رئيس مجلس الذخائر [٢]. وفي ١٥ آذار ١٩١٨م، أرسل القائد العام للقوات المسلّحة إلى رئيس الأركان العامّة في الهند تقريرًا داخليًّا من هذين الرجلين لتمكينهما من صياغة المطالب المتعلّقة بالمعدات الزراعيّة المطلوبة بشكلٍ عاجلٍ قبل مغادرة

١. حسين علي فليح، وزارة الزراعة في العراق، رسالة ماجستير، كلية التربية ابن رشد، جامعة بغداد، ٢٠١٥، ص١٥.

٢. المصدر نفسه،١٧.

رئيس الأركان العامة، ورئيس مجلس الذخائر بغداد، وقدّم هندرسون تقريرًا آخر عن الزراعة في العراق إلى رئيس الأركان العامة في الهند ١٥ ابريل ١٩١٨م. يتم توفير مساحة ١٥٠٠٠ فدان للجيش من القمح [١].

في عام ١٩١٨م، بلغت الإيرادات العينيّة بالنسبة لمحصول الربيع لذلك العام نحو (٤٧،٧٤٢ طن)، وهو تقريب قريب لتقدير (٥٠،٠٠٠ طن)، مثلما توقّع جاربيت من الحبوب الإيرادية التي تم الحصول عليها من المخطط، يتم تقييم الإيرادات الحكوميّة بنسبة (٥/ ١) من الإنتاج، وإنّ هذا التقييم لم يتم استرداده بالكامل نظرًا لنقص الموظّفين. وفي حال مضاعفة الطلب على الإيرادات خمسة أضعاف، فإنّ الزيادة تكون بنسبة ٢٥٪. وإنّ الطلب على الإيرادات البالغ (٤٨٠٠٠ طن) سيعطي عند هذا الحساب محصولًا إجماليًّا قدره (٣٠٠٠٠٠ طن)، وهذا الأمر لن يحصل ما لم يكن هناك تطهيرٌ لقنوات الري [٢].

أمّا فيما يخصّ أعمال كري الأنهار والسدود الترابية التي قامت بها الإدارة البريطانيّة فقد تم تقسيم الأراضي القابلة للزراعة في العراق من حيث طرق الإرواء، إلى نوعين: الأراضي المطريّة، والأراضي السيحيّة. وفي وسط العراق خضعت السهول الرسوبيّة في لفيضانات نهر دجلة أغلب المواسم الزراعيّة [٣]. وقبل الاحتلال البريطانيّ للعراق لم يكن موجودًا في العراق مشاريع للسيطرة على مياه الفيضان سوى سدة الهنديّة وحوض الحبّانية التي كانت تحت إشراف وليم ويلكوكس (William Wilcox)، الذي قام برسم الخرائط ووضع تصاميم لمشاريع الري وإعمارها عام ١٩١٢م، وكان أول مشروعٍ وضعه هو الاستفادة

١. الحميري، عبد الرضا، نظام الإقطاع في العراق بين مؤيّديه ومعارضيه، ٢٠١٧، ص٣٩.
٢. المس بيل، صفحات من تاريخ العراق القريب، ترجمة جعفر الخيّاط، بغداد،١٩٧١،ص٢٤٧.
٣. الشكرجي، محمد سعيد، جذور فشل بناء الدولة ١٨٣١-١٨٦٩، ٧٠.

من بحيرة الحبّانية، بعد حفر جدول مدخل الرمادي لتصريف الفيضانات، وحفر جدولٍ تحلية المجرة، الذي يوصل البحيرة بمنخفض بحر الملح للإفادة من المياه المخزونة بإعادتها إلى نهر الفرات قبل وصوله إلى الصقلاوية، ولكن بسبب اندلاع الحرب العالميّة الأولى في أيلول من عام ١٩١٤م، لم يكتمل المشروع [١].

١. الصبيحي، منير عبود، الزراعة ونظام الري في الفلوجة ١٩١٧-١٩٥٨، وقائع مؤتمر جامعة الفلوجة ٢٠٢٠، ص٨٦٤.

المبحث الثاني: آثار خطط التنمية الزراعيّة البريطانيّة على العراق

اشتمل الجهد البريطاني الحربي في العراق على إقامة عدة مشاريع زراعيّةٍ، فقد أُنشِئت مزارع للقطن في أوائل عام ١٩١٨م، تحت إشراف خبيرٍ بريطاني بالقطن من دائرة زراعة الهنديّة في ديالى في بلدروز، وفي تشرين الثاني ١٩١٩م، كان تحت الإدارة المدنيّة دائرة زراعيّة يديرها مديرٌ بريطاني، واثنان من نوّاب المدير، وكيمياويّ بريطانيّ، وعالمٌ بريطانيٌّ بالحشرات والأمراض التي تصيب المزروعات، فضلًا عن وجود أربعةٍ من المساعدين من الهنود [١].

واستفادت القوات البريطانيّة من بناء الثكنات العسكريّة وتعبيد الطرق ومدّ السكك الحديديّة وتشييد القناطر، وسدّ حاجتها إلى الأطعمة فضلًا عن تأثيرها في منطقة الفرات الأوسط، ولكن أدّى هبوط الانتاج الزراعي، وتوقّف استيراد البضائع الصناعيّة إلى ارتفاع الأسعار، وحصول الاحتكار بسبب الأرباح الفاحشة، وانتشرت المجاعة في المناطق الفقيرة من بغداد والموصل والبصرة، وتفشّت أمراض الطاعون والكوليرا فذهب ضحيتها المئات من العراقيين [٢].

أوّلًا: الآثار الاقتصاديّة

أدّت العمليّات العسكريّة البريطانيّة في العراق إلى سوء الأوضاع الاقتصادية بسبب خروج مساحاتٍ زراعيّةٍ واسعةٍ من الأراضي الزراعيّة من العمليّة الإنتاجيّة، نتيجةً لارتفاع نسبة الملوحة وضياع الأصناف المحسّنة من المزروعات وخاصة الأرز والشعير والقمح، ولارتفاع الطلب العالمي على الحبوب، واحتياج

١. هنري فوستر، نشأة العراق الحديث، ترجمة سليم طه التكريتي، ص٤٧٥.

٢. العمري، محمد ظاهر، تاريخ مقدرات العراق السياسية، ص٩٥.

Report on the Development of Mesopotamia with special reference to the Regeneration of the River Systems .IOR\L\MIL\17\15\53.P.30..

القوات العسكريّة البريطانيّة في العراق والهند إلى الغذاء؛ لذلك جاءت الإدارة البريطانيّة بمخطط تنمية الزراعة الذي كان القصد من وراء هو دمج الاقتصاد العراقي بالرأسمال الأجنبي من خلال قيام الإدارة البريطانيّة باستصلاح عددٍ من شبكات الري وإقامة سدودٍ ترابيّةٍ في كلٍّ من العمارة وسوق الشيوخ، وكانت غايتهم من ذلك رفع مستوى مياه نهر دجلة؛ بغية تسهيل أمر مرور سفنها العسكريّة، فأثّرت بدورها في تنظيم توزيع المياه على الأراضي الزراعيّة التي انخفض انتاجها الزراعي، ووجدت الإدارة البريطانيّة أنّ من مصلحتها إضافة (١٠٪) من الرسوم الإداريّة المعتادة للنقل المائي التي أصبحت تتحكم فيه، بعد إلغاء نقل المحاصيل الزراعيّة بالاكلاك، وإضافة (٥٪) على أجور تعبئة وتغليف المنتجات الزراعيّة، وبالتالي فإنّ تكلفة استيراد طنٍّ من القمح إلى بغداد ستكون (٢٧٠ روبية)، أي ما يعادل (١٨ جنيها إسترلينيًّا للطنّ الواحد)، و(٢٣٧ روبية) أي (١٥٤ جنيه إسترليني) للطنّ من الشعير، وكانت تكلفة استيراد (٢٥٠٠٠ طنٍّ من القمح)، و(١٠٠٠٠٠ طنٍّ من الشعير)، ستبلغ (٣٠٤٣٠٠٠٠ روبية)، (٢٠٣٠٠٠٠ جنيه إسترليني)[١]. وكانت النتيجة ارباك الإنتاج الزراعي العراقي وتشجيع المنتج المستورد، وكان الهدف الأول والأخير من وراء ذلك هو ربط الاقتصاد العراقي بعجلة السوق الرأسماليّة العالميّة[٢].

ووقفت مشكلة الري عائقًا أمام البريطانيين في تنفيذ المخطط، ووجدوا الحلّ في تركيب مضخّات للري، وكان هناك شرطان لتركيب المضخّات قبل نهاية شهر كانون الأول من عام ١٩١٨م: أنْ يتم تسليم المضخّات في الوقت المناسب

١. دار الكتب والوثائق، الوحدة الوثائقية، وثائق البلاط الملكي، الملف٣١٠/ ٢٥٤٤، تقارير الإدارة البريطانية الزراعيّة.

٢. المصدر نفسه.

لتركيبها، وأنْ يتم شراؤها بتكلفةٍ تسمح للمزارعين بشرائها، وفي حالة عدم استطاعتهم شرائها تقوم الإدارة البريطانيّة بتقديم قروضٍ للمزارعين بفوائد ماليّةٍ تحسب على وفق مساحة الأرض المزروعة وحسب جودة المحصول. وممّا تجدر الإشارة اليه أنّ موافقة مكتب الحرب على الخطّة كانت مقتصرةً على بعض الألويّة العراقيّة وليس جميعها، ويبدو أنّ هذه الانتقائيّة جاءت تنفيذًا لتعليمات الملازم كامبل روجرز (CAMPEII ROGERS) [١].

وبسبب عدم استطاعة المزارعين العراقيين شراء المضخّات، بقيت مشكلة الري دون حلٍّ جذري؛ لذلك جاءت نتائج المحصول الصيفي الذي تم حصادهُ في خريف١٩١٨م، مخيبةً لآمال الإدارة البريطانيّة؛ فقد أُنفق مبلغ (١٤١٤٤٨ روبية) وما يعادله (١٩٤٣٠ جنيه إسترليني) على القروض الخاصّة ببذور الأرز، و(٢٤٦٤٣ روبية) وما يعادلها (١٦٤٣ جنيه استرليني) على بذور أخرى للحصاد، وتم طلب الذرة والدخن من الهند، لكن وصل الدخن متأخّرًا للزراعة، وكانت الذرة غير مناسبةٍ للزراعة، ودمّر الجراد الدخن الذي زرع من البذور المحلّية، وقد تمّ اجراء استعداداتٍ مكثّفةٍ لزراعة الأرز في الشامية، وهي من الأماكن الأكثر ملائمةً للزراعة، ولكن بسبب نقص المياه زُرِعَ نحو (٢٥٠٠٠ فدان فقط) بدلًا من (١٠٠٠٠٠ فدان)، كما تضرّر المحصول بسبب انخفاض منسوب المياه بشكلٍ غير طبيعي في نهر الفرات، وفي لواء الحلة زُرِع نحو (٤٠٠٠٠ فدان)، ولم يكن تحت تصرّف مدير الموارد المحّلية وسائل نقلٍ كافية لنقل المحصول من المزارع إلى أماكن التخزين؛ ممّا أدّى إلى إصابة كمياتٍ كبيرةٍ من المحصول بالعفن [٢].

١. المس بيل، المصدر السابق، ص٢٤٩.

2. Report For the Army Council on Mesopotamia, By Sir John p. Hewett, IOR\L\

ويبدو أنّ غياب الدور الإرشادي في التوعية والتوجيه بمخاطر الفيضانات من قبل الإدارة البريطانيّة للفلاحين العراقيين أدّى إلى تفاقم مشكلة الإضرار بالأراضي الصالحة للزراعة؛ لذلك بادرت بريطانيا إلى تأسيس دائرة الري في آب ١٩١٨م، التي كانت تحت إدارةٍ عسكريّةٍ برئاسة بريجيدير لويس(Brigadyer Lewis)، وكانت من صلاحيات هذه الدائرة تطوير شبكات الري وصيانتها، وإقامة عددٍ من الضفاف التي كانت تلحق بها الفيضانات، وحفر عددٍ من الجداول والقنوات المتفرّعة من قناة الصقلاوية وأبي غريب واليوسفيّة، أمّا عن سدّة الهنديّة فقد أُعيد حفر عددٍ من القنوات المتفرّعة من هذه السدة، ومنها قناة بني حسن وقناة الكفل، كما قامت دائرة الري بتطهير نهر الرضوانيّة، وفي الكوت درست إمكانيّة رفع الرواسب التي طمرت من النهر الواقع بين الكوت والحي، وفي ديالى قرّرت وضع الترتيبات اللازمة لتنظيف قناة بلدروز[١].

وقد يبدو للعيان أنّ تأسيس دائرة الري كان جزءًا من خطط التنمية الزراعيّة التي يسعى البريطانيّون إلى تحقيقها في العراق والتي تساهم في ازدهاره وتطوره، إلّا أنّها في حقيقة الأمر كانت تُعدّ من مشاريع الاستيطان البريطانيّ للعراق.

ولقد أدّى تباطؤ معدّل نمو الإنتاج الزراعي مطلع عام ١٩١٩م، وعجز عن تلبية الطلب المحلّي من الغذاء، وعلى سبيل المثال كان الأرز قد احتفظ بمستوى الاكتفاء الذاتي إلّا أنّ ذلك لم يكن نتيجةً لزيادة الإنتاج، وإنّما لانخفاض الطلب بسبب ارتفاع الأسعار، وبذلك فشلت الإدارة البريطانيّة في اتباع سياسةٍ زراعيّةٍ تنمويّةٍ طويلة الأمد تمكّن من النهوض بواقع الزراعة في العراق. وغالبية الفلّاحين العراقيين كانوا من صغار المنتجين المحلّيين، والغرض من إنتاجهم

MIL\17\15\55, p.15.

١. مجموعة باحثين، المفصّل في تاريخ العراق المعاصر، ص٥٨١.

هو الحفاظ على معيشتهم، بدلًا من السعي لتحقيق الأرباح، ولم يتغيّر هيكل وخصائص إنتاج الكفاف هذا في عهد الإدارة البريطانيّة.

ثانيًا: الآثار الاجتماعيّة

تركت المخطّطات والمشاريع البريطانيّة الزراعيّة آثارًا اجتماعيّةً كثيرةً على طبقة الفلّاحين العراقيين، فمن المعروف أنّ الطبقة الفلّاحيّة تعدّ من أكبر الطبقات الاجتماعيّة في العراق آنذاك، فكان من الطبيعي أنْ يقع على عاتق أبنائها كلّ ثقل الاستغلال الإقطاعي المباشر، وكذلك الجانب الأكبر من النضال التحرّري ضد الاستعمار والإقطاع على حدّ سواء [١]، وممّا زاد في الطين بلةً هو ظهور تناقضٍ كبيرٍ بين المصلحة الاستعماريّة التي كانت ترغب في الإبقاء على النظام الاقطاعيّ والاقطاعيين خدمة لمصالحهم، وبين مصلحة الشعب العراقي الذي يدرك تمامًا أنّ بقاء النظام الاقطاعيّ هو العقبة الكبيرة في طريق زيادة وتطوّر الإنتاج الزراعي ورفع مستوى معيشة الشعب العراقي، وهذا التناقض أسهم إلى حدٍّ كبيرٍ في عرقلة مسيرة العراق الاقتصادية[٢].

وممّا تجدر الإشارة إليه أنّ التقارير البريطانيّة الصادرة أواخر عام ١٩١٨م، قد غضّت الطرف عن هذا الأمر، وذكرت أنّ القطاع الزراعي بات يعاني من مشكلاتٍ طبيعيّةٍ عديدةٍ من بينها قلّة المياه في بعض المناطق مثل قضاء الهندية، وعلى امتداد فرع الحلّة من نهر دجلة وأصبحت إنتاجيّة المحاصيل الزراعيّة الناضجة ضئيلةً جدًّا، وفي الوقت ذاته غمرت المياه مدينة كربلاء والأراضي المحيطة بها [٣]. وتسببت الفيضانات التي تأتي أواخر المواسم في غمر المحاصيل

١. كمال مظهر أحمد، صفحات من تاريخ العراق المعاصر، دراسة تحليلية، ص١٩.
٢. الحميري، عبد الرضا، المصدر السابق، ص٢٥٥.
٣. الحسني، عبد الرزاق، العراق قديمًا وحديثًا، الرافدين، ص٦٨.

الزراعيّة الناضجة، وتعفّن جذور المحاصيل نتيجة تراكم الطمى وتآكل التربة؛ ممّا سبّب فقدان الفلّاحين للعوائد المادية، وممّا زاد من سوء حالهم الضرائب الزراعيّة المفروضة عليهم؛ إذ لم تلتفت بريطانيا إلى أوضاعهم المعيشيّة الصعبة، وكانت تفكّر فقط في الإفادة قدر الإمكان من واردات الضرائب الزراعيّة حينذاك، والذي ساعدهم على ذلك هو ولاء بعض رجال العشائر لهم وعدم معارضة سياستهم؛ وبذلك انتفع هؤلاء في مدة من الحكم الذاتي فضلًا عن الإعفاء من دفع الضرائب؛ وبذلك ضمنت بريطانيا عدم معاداة العشائر لها من خلال سياستها الانتفاعيّة معها، وهذا ما أكّدت عليه المس بيل[١] قائلة: «كان الاستثمار الزراعي أقوى سلاحٍ في أيدينا لتهدئة القبائل[٢]».

ولذلك لم تلغي الإدارة البريطانيّة الإقطاع في العراق، وإنّما عملت على استمراره، وظهرت الفوارق الاقتصاديّة بين طبقة المُلّاك الإقطاعيين والفلّاحين العاملين في أراضيهم بأجورٍ متدنية، ونتيجة لزيادة حاجات الفلّاحين الغذائيّة والماليّة، وقلّة المحصول لاستيلاء السلطات البريطانيّة عليه اضطرّ الفلّاحون

١. ولدت في مقاطعة يوركشاير عام ١٨٦٨م، وتلقّت تعليمها الأولي على يد المربيّة الألمانية كلوغ التي كانت تعطيها الدروس في داخل المنزل، وأكملت المس بيل دراستها الجامعيّة في كلية الملكة في لندن، ثم التحقت بإحدى المدارس العليا في جامعة أكسفورد كلية السيدة مرفيت، وبعد أنْ أتمت دراستها الجامعيّة بدأت مرحلة أخرى من حياتها، وهي الرحلات بين الدول وفي عام ١٩١٥م، عُيّنت موظفةً في إدارة المخابرات البريطانيّة السريّة في مصر، وبعد عامٍ واحدٍ التحقت بالحملة البريطانيّة الأولى على العراق، وعُيّنت لأول مرةٍ في المكتب العربي فرع البصرة عام ١٩١٦م، ثم تولّت مهام معاون الحاكم السياسي برسي كوكس، وبعد أنْ احتلّ الجيش البريطاني بغداد في عام ١٩١٧م، عُيّنت بمنصب السكرتيرة الشرقيّة للمندوب السامي البريطاني. للمزيد من التفاصيل يُنظر: علي صدام صحن، المس بيل ونشاطها الاجتماعي في بغداد ١٩١٧-١٩٢٦م، مجلة المستنصريّة للدراسات العربيّة والدوليّة، العدد٤٢، ص٢١٣-٢١٦.

٢. المس بيل، المصدر السابق، ص٢٤٨.

إلى الاقتراض من المُلّاك والتجار، وهذا الأمر ترتب عليه زيادة الديون بذمة الفلّاحين للمُلّاك الذين تجرّدوا من أيّ إنسانيّةٍ، وفي سبيل الاستحصال على أموالهم كانوا يقومون بضرب الفلّاحين أمام عوائلهم، وهذا الأمر بطبيعة الحال سبّب لهم الأذى النفسي والجسدي ولذلك بدأت هجرة الفلّاحين من الريف إلى المدينة أواخر عام ١٩١٩م، وتأسيسًا على ما سبق ذكره يمكن أنْ نعزو أسباب هذه الهجرة إلى ما يأتي:

١. حالة الفوضى في الملكيّات الزراعيّة للأراضي العراقيّة، فقد عدّت الإدارة البريطانيّة هذه الأراضي ملكًا لها، وشجّعت على ظهور الملكيّات الكبيرة وإدارتها من قبل شيوخ العشائر وسيادة الإقطاع، وأجرت نوعًا من المسح الزراعي في كلٍّ من ولايات البصرة والحلّة وبغداد والموصل، وكان الهدف من هذا المسح ليس خلق حقوق ملكيّةٍ جديدةٍ للأراضي الزراعيّة؛ وإنّما استقصاء وتثبيت الملكيّات الموجودة، وكانت هذه العمليّة تستغرق سنين عديدةً إلّا أنّ الوضع السياسي في العراق لم يكن يسمح لوقتٍ طويلٍ، ونتيجة لذلك حُرم بعض المالكين من أراضيهم؛ لعدم امتلاكهم السند الأصلي لملكيتهم بعد احتراق دائرة الطابو العثمانية عام ١٩١٦م، وكلّ ذلك أثّر على الملكيّات الصغيرة، وعلى المستوى المعاشي للفلاحين[١].

٢. قلّة إيرادات الأراضي الزراعيّة، وتردّي أوضاع الفلّاحين العراقيين وخاصّة بعد أنْ جُرّدوا من أراضيهم، ووجدوا في المدن الملاذ الآمن لهم، خاصّة بعد أنْ اطّلعوا على الأحوال المعيشيّة للساكنين في المدن؛ إذ كانوا يتمتعون بنوعٍ

١. غيلان سمير طه، الأوضاع الاقتصاديّة والاجتماعيّة في العراق (١٩٣٣-١٩٤٥)، مجلة كليّة الآداب/ جامعة تكريت، المجلد٢٠، العدد١١، ٢٠١١، ص٦٨٧.

من الاستقرار الاقتصادي، فكان العامل في القطاعات الصناعيّة العراقيّة المختلفة أفضل حالًا منهم [١].

ثالثًا: الآثار السياسيّة

إنّ عدم قدرة الحكومة العراقيّة على قيادة التنمية الاقتصاديّة خلال سنوات الاستعمار البريطاني، فسّر لنا إحكام قبضة الإدارة البريطانيّة على الاقتصاد العراقي، وبرز واضحًا في عدم إصدار تشريعٍ ضريبيّ جديدٍ لتعزيز النمو الاقتصاديّ العراقي، واحتكار المنفعة العامّة من الإنتاج الزراعي، التي تقوم على أساس المساواة في التوزيع، وإنّما سعت لتحقيق الرأسماليّة الموجّهة، وإزاء تحقيق ذلك لم تراعِ الإدارة البريطانيّة الظروف العامّة للزراعة في العراق، بل إنّها فرضت ضرائب جسيمةً على الشعب العراقي وخاصّة طبقة الفلّاحين، واثقلوا كاهل الشعب بالمصادرات والغرامات بهدف افقارهم، وتغطية الجزء الأكبر من نفقات قوّاتهم العسكريّة في العراق، ولكن الشعب العراقي قاوم تلك الإجراءات التعسفيّة، وكان يسعى لنيل الاستقلال من براثن الاستعمار؛ لذلك حدثت انتفاضة النجف في آذار عام ١٩١٨م، ضدّ الإدارة العسكريّة ، وكانت تلك الانتفاضة من قوتها وامتداد تأثيرها أنها وصلت إلى جميع الألوية العراقيّة[٢]؛ ممّا جعل الحاكم العسكري البريطاني يفرض حصارًا على المدينة استمر لمدة أربعين يومًا. وكان من شروط إنهاء الحصار تسليم بعض الأشخاص المسؤولين عن تلك الانتفاضة دون قيدٍ أو شرطٍ، ودفع غرامةٍ قدرها ألف بندقية، وغرامة

١. المصدر نفسه، ص٦٨٨.

٢. دار الكتب والوثائق، الوحدة الوثائقيّة، وثائق البلاط الملكي، الملفة٣١١/ ٢٥٤٤، تقارير الإدارة البريطانيّة الزراعيّة.

ماليّة قدرها خمسون ألف ليرة إنجليزيّة [١].

وفي إطار الانتفاضة السالفة الذكر يمكن القول إنّها كانت تهدف إلى إنشاء اقتصادٍ وطنيّ مستقلٍّ وحرٍّ قائمٍ على قاعدةٍ زراعيّةٍ محليّةٍ قويّةٍ؛ لذلك ارتبطت حرية القطاع الزراعي بفكرة التحرّر الوطني، إذ كانت السياسة البريطانيّة الاقتصادية المتبعة في العراق تقوم على أساس التبعية والاستغلال لتغطية احتياجات القوات البريطانيّة.

١. الشامي، رحيم حسن محمد، النجف الأشرف في ظلّ الحكم البريطاني المباشر١٩١٧-١٩٢٠، مجلة كليّة التربية للعلوم الإنسانيّة، جامعة ذي قار، المجلد١٠، العدد١، ٢٠٢٠، ص١٣.

الاستنتاجات

١. سعت بريطانيا جاهدةً من أجل ضمان بقائها طويلًا في العراق، ولقد كانت العمليّات العسكريّة البريطانيّة في العراق، وراء تأزّم الوضع الاقتصاديّ العراقي لاستخدام إمكاناته المتوفّرة لخدمة احتياجاتها العسكريّة، التي وقعت بثقلها على كاهل الشعب العراقي من الفلّاحين ودافعي الضرائب، بل عامة الشعب.

٢. بالرغم من قيام الإدارة البريطانيّة ببعض المشاريع في العراق التي استهدفت تطوير المواصلات النهريّة وحفر وكري الأنهار والجداول، وبالرغم من أنّ هذه المشاريع استقطبت اعدادًا كبيرةً من العمّال العراقيين، فإنّها لم تسهم في تحسين الحالة الاقتصاديّة لهذه الطبقة، بل زادتها سوءًا، إذ إنّ هؤلاء كانوا يعيشون على حافة الفقر؛ لأنّ عملهم عند السلطات البريطانيّة كان بالسخرة ومن دون مقابلٍ.

٣. عانت المشاريع التي نفّذتها دائرة الري من صعوبات كثيرة، كان لها إنعكاسات خطيرة على القطاع الزراعي، وعلى سبيل المثال اهتمام السلطات البريطانيّة بالري لم يكن مبنيًّا وفق خطط مدروسة، وإنّما كانت تنفّذ مراعاة لمصالح السياسة البريطانيّة وإدارتها العسكريّة؛ لذلك جاءت وقتيّةً وسطحيّةً وذات فائدةٍ آنية، وليست مستقبليّة.

٤. كان بناء مشروع ويلكوكس ضعيفًا، وكان إصلاحه يؤلّف جزءًا من التنمية الزراعيّة التي باشرها البريطانيون في أثناء الحرب، وعلى ما يبدو أنّ هذا المشروع وغيره من المشاريع الإروائيّة عُدت بمنزلة مشاريع مساعدة لانتصار البريطانيين العسكري خلال الحرب العالميّة الأولى.

٥. استولت الإدارة البريطانيّة على بيوت وأملاك الأفراد العراقيين، واتّخذتها

مقرًّا لقواتها ودوائرها الرسميّة الاستعماريّة، وتذرّعت حينذاك بذرائع عديدةٍ، أهمّها أنّ أصحاب هذه البيوت معروفون بانحيازهم للعثمانيين، وهم من ألدّ أعدائها.

المصادر

أوّلًا: الوثائق غير المنشورة

وثائق البلاط الملكي

١. دار الكتب والوثائق، الوحدة الوثائقيّة، وثائق البلاط الملكي، الملفة ٣١٠/ ٢٥٤٤، تقارير الإدارة البريطانيّة الزراعيّة.

٢. دار الكتب والوثائق، الوحدة الوثائقيّة، وثائق البلاط الملكي، الملفة٣١١/ ٢٥٤٤، تقارير الإدارة البريطانيّة الزراعيّة.

ثانيًا: الوثائق المنشورة

3. Report on the Development of Mesopotamia with special reference to the Regeneration of the River Systems .IOR\L\MIL\17\15\53.

4. Report for the Army Council on Mesopotamia, By Sir John p .Hewett, IOR\L\MIL\17\15\55

الكتب العربيّة والمترجمة

٥. الحسني، عبد الرزاق، العراق قديمًا وحديثًا، الرافدين، بيروت، دأت.

٦. الحميري، عبد الرضا، نظام الإقطاع في العراق بين مؤيّديه ومعارضيه، دار الشؤون الثقافية، بغداد، ط١، ٢٠١٧م.

٧. الدبوسي، محمد جواد، محاضرات في مشكلات التقدم الاقتصادي في العراق، القاهرة، ١٩٥٨م.

٨. ستيفن همسلي لونكريك وفرانك ستوكس، العراق منذ فجر التاريخ حتى ثورة تموز١٩٥٨م. ترجمة مصطفى نعمان، دار المرتضى للطباعة، بغداد،٢٠٠٩م.

٩.ستيفن همسلي لونكريك، العراق الحديث ١٩٠٠-١٩٢٠م، ترجمة سليم طه التكريتي، بغداد،١٩٨٨م.
١٠.الشكرجي، محمد سعيد، جذور فشل بناء الدولة ١٨٣١-١٨٦٩، دار الكتب العلمية، بغداد،٢٠١٧م.
١١.علي ناصر حسين، الإدارة البريطانيّة في العراق ١٩١٤-١٩٢١م، بغداد،٢٠٠٨م.
١٢.العمري، محمد ظاهر، تاريخ مقدرات العراق السياسية، الجزء الثالث، بغداد، مطبعة دار السلام، ١٩٢٥م.
١٣.كمال مظهر أحمد، صفحات من تاريخ العراق المعاصر، دراسة تحليلية منشورات مكتبة البدليسي، بغداد،١٩٨٧.
١٤.مجموعة باحثين، المفصّل في تاريخ العراق المعاصر، بيت الحكمة، بغداد،٢٠٠٢م.
١٥.المس بيل، صفحات من تاريخ العراق القريب، ترجمة جعفر الخيّاط، بغداد،١٩٧١م.
١٦.هنري فوستر، نشأة العراق الحديث، ترجمة سليم طه التكريتي، بيروت، المكتبة الأهليّة، ٢٠٠٦م.

ثالثًا: الرسائل والأطاريح الجامعيّة

١٧.حسين علي فليح، وزارة الزراعة في العراق، رسالة ماجستير، كلية التربية ابن رشد، جامعة بغداد، ٢٠١٥م.
١٨. لمى عبد العزيز عبد الكريم، الخدمات العامّة في العراق١٨٦٩-١٩١٨م، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب / جامعة الموصل،٢٠٠٣م.

رابعًا: البحوث والدراسات

١٩. الشامي، رحيم حسن محمد، النجف الأشرف في ظلّ الحكم البريطاني المباشر١٩١٧-١٩٢٠، مجلة كلية التربية للعلوم الإنسانيّة، جامعة ذي قار، العدد١، ٢٠٢٠م.
٢٠.الصبيحي، منير عبود، الزراعة ونظام الري في الفلوجة ١٩١٧-١٩٥٨م، وقائع مؤتمر جامعة الفلوجة ٢٠٢٠م.

٢١. الطفيلي، ستار علك، التطوّرات الاقتصادية في العراق خلال فترة الانتداب البريطاني١٩٢١-١٩٣٢م، مجلة العلوم الإنسانيّة، كليّة التربية صفي الدين الحلي.
٢٢. علي صدام صحن، المس بيل ونشاطها الاجتماعي في بغداد ١٩١٧-١٩٢٦م، مجلة المستنصريّة للدراسات العربية والدوليّة، العدد٤٢.
٢٣. غيلان سمير طه، الأوضاع الاقتصاديّة والاجتماعيّة في العراق (١٩٣٣-١٩٤٥م)، مجلة كلية الآداب/ جامعة تكريت، العدد١١، ٢٠١١م.